

## الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري

من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية

د. عادل عطية العبيدي

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة عمر المختار

[adel1473@yahoo.co.uk](mailto:adel1473@yahoo.co.uk)

د. أمين مرعي الدرياق

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة عمر المختار

[amohame@g.clemson.edu](mailto:amohame@g.clemson.edu)

### ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لتحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من انتشار الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على صحيفة استبيان تم تصميمها لتناسب مع أغراض الدراسة، وزعت صحيفة الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة بلغت (41، 30 على التوالي)، وتم اختبار ثبات وصدق أسئلة الاستبيان باستخدام المقياس ألفا كرونباخ والجذر التربيعي لألفا كرونباخ والذين أظهر أن الاستبيان ذو صدق وثبات، واستخدم التحليل الإحصائي الوصفي و t-test للمتوسطات و t-test للفرق بين المتوسطات لتحليل بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج أن كل الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظر العاملين بهذا القطاع، كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة في الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية.

### المقدمة

يشهد واقعنا الحالي تنامي وازدياد ظاهرة الفساد المالي والإداري بمختلف صورته وأشكاله وفي مختلف المؤسسات سواء السياسة أو الاقتصادية أو المالية بل وحتى الاجتماعية، مما أدى إلى العديد من الأضرار منها إعاقة التنمية، إضعاف الدولة، إهدار الموارد المختلفة والالتزامات المالية المتكررة، الأمر الذي أوجد أسس ومعايير وآليات جديدة عرفت بمفهوم الحوكمة، والتي أصبحت الوسيلة التي تخلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة (الدرياق والعبيدي والكاديكي، 2018، ص 260) ففي السنوات الأخيرة تناولت العديد من الدراسات في عدد من الدول العربية وفي قطاعات مختلفة العلاقة بين تطبيق مبادئ وقواعد ومعايير الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري وأثبتت هذه الدراسات أن هناك علاقة بينهما، فعلى سبيل المثال توصلت دراسة الشواورة (2009، ص 119) إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة سيؤدي إلى الحد من الفساد، وخلصت دراسة بروش ودهيمي (2012، ص 18) أن تطبيق حوكمة الشركات يعد حل فعال لمكافحة الفساد المالي والإداري، وأظهرت نتائج دراسة زاهر وعلي وخضر (2014، ص 87) أن تطبيق الحوكمة يساهم في الحد من الفساد المالي



والإداري، كما خلصت دراسة سايج وعبو (2016، ص82) إلى ضرورة إرساء قواعد سليمة لمفهوم حوكمة الشركات من خلال الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها لما لها من دور مهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري والقضاء على تأثيراته، بينما توصلت دراسة مشكور وعبد (2016، ص22) إلى أن هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نظام الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري، كما أن دراسة جريو وبوفليخ (2018، ص 129) توصلت إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة من أفضل الوسائل التي تساهم في الكشف والقضاء على الفساد بمختلف أنواعه، وأظهرت نتائج دراسة فركاش والبديري (2018، ص 146) بأن تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على الحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية وذلك من خلال وجود أثر معنوي بينهما.

ومن خلال استعراض هذه الدراسات ينضح جليا تأكيد وجود علاقة وأثر لتطبيق حوكمة الشركات بمبادئها وقواعدها وآلياتها في الحد من انتشار الفساد بصفة عامة والفساد المالي والإداري بصفة خاصة.

### مشكلة الدراسة

أصبحت الحوكمة من المعايير الأساسية ومحور اهتمام الهيئات والسلطات الرقابية الدولية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومحلياً أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (20) لسنة 2010 والقاضي باعتماد دليل للحوكمة بالقطاع المصرفي وإلزام المصارف التجارية العاملة في ليبيا به والذي يتضمن الحد الأدنى من المبادئ والمعايير والآليات المتعلقة بالحوكمة، وبناءً عليه فقد قامت المصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير وآليات الحوكمة الواردة بهذا الدليل وأن لم يكن بشكل كامل، فقد أثبتت الدراسات أن المصارف التجارية الليبية تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جزئي أو دون المتوسط وما يزال يُعد قاصراً عن مواكبة المبادئ الدولية (الجازوي والبرعصي، 2018، ص 232؛ الجهاني، 2012، ص 118؛ المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، ص 17؛ جبريل، 2014؛ شريعة والبركي، 2014، ص 322؛ فركاش والبديري، 2018، ص147)، كما أكدت أيضاً تقارير ديوان المحاسبة الليبي عن السنوات 2017 و2018 على وجود قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف ليبيا المركزي (ديوان المحاسبة الليبي، 2017، ص ص 125-127، 2018، ص ص 262-266) وإلى أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا تطبق مبادئ الحوكمة بشكل متفاوت، وأيضاً أكدت نفس تقارير الديوان على استثناء الفساد المالي والإداري بشكل متزايد من سنة لأخرى في مؤسسات الدولة ومنها المصارف التجارية، وهذا يدل على أن هناك خلل ما ويعطي الانطباع بأن ما يتم تطبيقه من آليات الحوكمة بصورة عامة غير كافي بالشكل الذي يحد من انتشار الفساد المالي والإداري، الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن ما إذا كانت هناك آليات محاسبية للحوكمة - بالإضافة إلى ما هو وارد في قرار مصرف ليبيا المركزي رقم 20 لسنة 2010 - تساعد في الحد من الفساد المالي والإداري.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من انتشار الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية العاملة في ليبيا.



### أهمية الدراسة

إن من أهم أسباب نمو وتطور الاقتصاد الوطني هو محاربة الفساد بكل اشكاله ومحاولة التقليل من مظاهره بقدر الإمكان، ويُعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي يجب مقاومة مظاهر الفساد فيها ومن هذا المنطلق فإن أهمية الدراسة تكمن في أهمية الموضوع نفسه وأهمية القطاع المستهدف بالدراسة ألا وهو القطاع المصرفي هذا من جانب، ومن جانب آخر تبرز أهمية الدراسة في الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة بصفة عامة والآليات المحاسبية للحوكمة بصفة خاصة في الحد من الفساد المالي والإداري بالقطاع المصرفي الليبي.

### فرضيات الدراسة

- توجد دلالة إحصائية على وجود آليات محاسبية للحوكمة تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين فيها.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في القطاع المصرفي العام والخاص في تحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية.
- ولاختبار فرضية الدراسة الأولى تم صياغة الفرضيات الفرعية الأربعة التالية:
- توجد دلالة إحصائية على وجود آليات محاسبية للحوكمة وتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين فيها.
- توجد دلالة إحصائية على وجود آليات محاسبية للحوكمة متمثلة في لجان المراجعة تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين فيها.
- توجد دلالة إحصائية على وجود آليات محاسبية للحوكمة متمثلة في المراجعة الداخلية تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين فيها.
- توجد دلالة إحصائية على وجود آليات محاسبية للحوكمة متمثلة في المراجعة الخارجية تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين فيها.

### منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري منها وعلى المنهج الكمي في جمع وتحليل البيانات وسوف يتم استخدام صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة واستخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي من خلال استخدام  $t$ -test للمتوسطات ولتحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية الليبية العاملة في ليبيا، وكذلك  $t$ -test للفرق بين المتوسطات لتحديد ما إذا كانت هناك فروق بين وجهات نظر العاملين بالمصارف العامة والعاملين بالمصارف الخاصة.

### الإطار النظري للدراسة

#### الآليات المحاسبية للحوكمة

تتعدد آليات حوكمة الشركات ولكن على الرغم من تعدد هذه الآليات سواء القانونية أو المحاسبية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات (بن طاهر وبوطلاعة، 2012، ص12)، ويقصد بالآليات المحاسبية للحوكمة مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها وتنفيذها في ترشيدها وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة (راضي، 2011،

ص444)، وتعمل الآليات المحاسبية للحوكمة على وجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من قبل جميع المستخدمين لاتخاذ القرارات المختلفة (بوزونية ودرأوسي، 2017، ص223)، وتتمثل هذه الآليات في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، ولجان المراجعة (بن طاهر وبوطلاعة، 2012، ص12). وتكمن أهمية الآليات المحاسبية للحوكمة في أنها تنتج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، لذا فمن الأهمية أن تُعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها، وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالشركة وإدارتها ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية (بن طاهر وبوطلاعة، 2012، ص12).

#### أولاً: معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

تُعد معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تمثل أحد الآليات التي تحث الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل (أبو العطا، 2006، ص11)، فالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وكل ما يتعلق بها من قوانين يحد من سوء استخدام السياسة المحاسبية المختلفة من قبل الإدارة، وبالتالي فإن الحوكمة بشكل عام لا تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجع (بوقرة وغانم، 2012، ص5).

#### ثانياً: لجان المراجعة

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة نسبياً في مجال المراجعة وقد عرفت بأنها إحدى اللجان الفرعية المنبثقة من مجلس الإدارة ويتم تشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتهدف إلى الإشراف والمتابعة على أداء المراجع الداخلي والخارجي والإشراف على إدارة المخاطر وكذلك التأكد من حوكمة الشركات (Braiotta, Gazzaway, Colson, & Ramamoorti, 2010, p4).

أكدت معظم الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان للمراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدات الاقتصادية، وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية (خليل، 2006، ص2)، وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والذين يمتلكون المهارات المالية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في تخصيص الوقت اللازم، حيث تعتبر أفضل من مجلس الإدارة بكامل هيئته من ناحية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية (سوليفان، روجرز، هلبلينج، وشكونيكوف، 2003، ص207).

وتتمثل المهمة الأولى للجنة المراجعة في ضمان أن العمليات التي تقوم بها الإدارة وكذلك موظفو المراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون المستقلون تؤدي إلى تحسين نوعية التقارير المالية، وعلى الرغم من أن المسؤوليات المحددة للجنة المراجعة قد تختلف من دولة لأخرى، وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة الأعمال، فإن لجنة المراجعة تكلف بصفة عامة بالإشراف على ثلاث نواحي رئيسية هي: إعداد التقارير المالية، الرقابة الداخلية، عملية المراجعة (سوليفان وآخرون، 2003، ص213).

### ثالثاً: المراجعة الداخلية

تُعد وظيفة المراجعة الداخلية من الآليات المهمة في عملية الحوكمة، فالمراجعة الداخلية تعزز زيادة القدرة على مساهمة إدارة الشركة وكذلك زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري، وأكدت لجنة كاديبيري على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير، ولتحقيق وظيفة المراجعة الداخلية لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وأن تنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها (خلال، 2015، ص63)، وتعمل المراجعة الداخلية على مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي، ولا يتأتى ذلك إلا كنتيجة استقلالها بأن تكون تبعيتها لرئيس مجلس الإدارة وتواصلها مع رئيس لجنة المراجعة (بوقرة وغانم، 2012، ص6).

ويتمثل دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات حوكمة الشركات في العمل بكل الإجراءات القانونية والتنظيمية وخاصة المحاسبية منها على إعداد وتقديم تقارير وقوائم مالية واضحة وذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض التقارير المالية، والتعريف بمبادئ ومقومات حوكمة الشركات لمجلس الإدارة والمساهمين والمراجعين أيضاً وذلك لأن نجاح تطبيق الحوكمة يعتمد بشكل كبير على هذه الإجراءات (بوزوينة ودراوسي، 2017، ص224).

### رابعاً: المراجع الخارجي

يمثل المراجع الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات، إذ يساعد المراجعون الخارجيون الشركات على تحقيق المساهمة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح وإدارة الشركة، ويؤكد معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور المراجع الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل كل ما هو مفروض أن تعمله، مما يفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي والإداري، أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات والعمليات والنتائج، وأخيراً تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون المراجعة المالية، مراجعة الأداء، التحقق، الخدمات الاستشارية (خلال، 2015، ص64).

وكننتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في الوحدات الاقتصادية (بوقرة وغانم، 2012، ص6).

فالآليات المحاسبية للحوكمة تعمل على حماية المساهمين والأطراف الأخرى من ذوي المصالح بالمنظمة حيث لا يمكن أن يتحقق ذلك دون توفر معلومات مالية تُمكن الاطراف الخارجية من رقابة تصرفات إدارة المنظمة وتقييم كفاءتها، كذلك فإن الأطراف ذات العلاقة لن تستطيع اتخاذ القرارات دون توفير المعلومات اللازمة لذلك وهو ما توفره المحاسبة بشقيها المالي والإداري (النعامي، 2013، ص22).



### الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات في السنوات الاخيرة علاقة وأثر مبادئ وقواعد وآليات حوكمة الشركات في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري في عدد من الدول العربية وفي قطاعات مختلفة ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

**دراسة الشواورة (2009)** هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها وتقييم دورها في تقليص حجم النزاع على السلطات وتخفيض التضارب بين مختلف الفئات ذات العلاقة في الشركة الأمر الذي يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الأردنية سيؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد.

**دراسة بروش ودهيمي (2012)** هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم الفساد المالي والإداري وتحديد أسبابه وأثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك تحديد مفهوم الحوكمة والتعريف بمزايا الآليات المختلفة للحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وقد اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدب واستخلاص النتائج منه، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يعد مخرج وحل فعال لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري.

**دراسة زاهر وعلي وخضر (2014)** هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام المصارف الخاصة في سوريا بتطبيق مبادئ الحوكمة المشتقة من توصيات لجنة بازل I ومدى مساهمة هذه الآليات في حال تطبيقها في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على صحيفة استبيان موزعة على عينة من العاملين بالمصارف الخاصة من أعضاء مجالس إدارة ومديرين تنفيذيين ومدراء ماليين ومراجعين داخليين، وقد استخدم معامل الارتباط بيرسون لاختبار ما إذا كان هناك ارتباط بين تطبيق الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري، وقد أظهرت النتائج أن تطبيق الحوكمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المصارف الخاصة في سوريا، وأن تطبيق آليات الحوكمة أصبح ضروري في معظم المؤسسات سواء العامة أو الخاصة لتحقيق إدارة رشيدة فعّالة.

**دراسة غنيم (2014)** هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الذي تقوم به لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، في تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية، وتقييم وإدارة المخاطر المرافقة، وانعكاس ذلك على الحد من الفساد المالي في منشآت الأعمال والمصارف، واعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفروض النظرية الواردة في الدراسة، وباستقصاء آراء رؤساء وأعضاء لجان المراجعة بالمصارف السعودية ومراقبي الحسابات القانونيين، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة تساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي في المصارف والشركات من خلال القيام بمهامها ومسؤولياتها في تفعيل آلية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتقييم وإدارة المخاطر لإعداد التقارير المالية ومن ثم الحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية ومواجهة الفساد المالي.

**دراسة أويادي (2015)** هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان هناك علاقة ارتباط بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات من جهة وكذلك ما إذا كان هناك علاقة ارتباط بين الحوكمة والفساد المالي والإداري من جهة أخرى وذلك من خلال دراسة حالة لمؤسسة سونغاز بأم البواقي بالجزائر، وقد استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات واستخدم الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات بينما لا يوجد تأثير للمراجعة الداخلية والحوكمة المطبقة في المؤسسة على الحد من الفساد المالي والإداري.





**دراسة مشكور وعبد (2016)** هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة وجودة المراجعة وعلاقة كلاً من الحوكمة وجودة المراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري، وأجريت الدراسة على عينة من المراجعين الخارجيين بالعراق باستخدام صحيفة الاستبيان لتحديد آرائهم حول أثر حوكمة الشركات وجودة المراجعة الخارجية على مكافحة الفساد المالي والإداري، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نظام الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري.

**دراسة سايح وعبو (2016)** هدفت هذه الدراسة إلى بيان وإثبات مدى فعالية ونجاعة الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إبراز خطورة الفساد المالي والإداري وما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الالتزام بمبادئ الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين، كما إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد المالي والإداري، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، وتعتبر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وسيلة ناجعة وفعالة للحد من انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، وتكثيف الدور الرقابي والوقائي للحد من هذه الظاهرة السلبية.

**دراسة جريو وبوفليح (2018)** هدفت الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، واعتمدت الدراسة على مراجعة الأدب المتعلق بموضوع الدراسة واستخلاص النتائج منه، وتوصلت الدراسة إلى أن إرساء مبادئ الحوكمة المتمثلة في النزاهة والشفافية والمساءلة وحكم القانون من أنجع الوسائل التي تساهم في الكشف والقضاء على الفساد بمختلف أنواعه.

**دراسة فركاش والبديري (2018)** هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة بنغازي حيث أتبع المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف محل الدراسة وأوصت الدراسة بضرورة الاسراع بالزام المصارف الليبية بتطبيق حوكمة الشركات مما يساهم في تقليل تعرض المصارف للمخاطر الناجمة عن حالات الفساد المالي والإداري.

**دراسة بن عثمان (2018)** هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم حوكمة الشركات بوجه عام وحوكمة المصارف بوجه خاص وتحديد أسباب وأثار الفساد المالي والإداري اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والتركيز على المجهودات المبذولة لإرساء مبادئ وآليات الحوكمة في الجزائر، واعتمدت الدراسة على مراجعة الأدب والقوانين والتشريعات ذات العلاقة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى تأخر الجزائر في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في المصارف مقارنة ببعض الدول الأخرى.

من خلال استعراض الدراسات السابقة فإن ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها يتمثل في:

- ركزت الدراسات السابقة على دراسة آليات حوكمة الشركات بصفة عام بينما هذه الدراسة تركز بشكل خاص على الآليات المحاسبية للحوكمة دون غيرها من الآليات.
- اختلاف مجتمع الدراسة عن سابقتها من الدراسات والذي يتمثل في المصارف التجارية العامة والخاصة العاملة في ليبيا.

فهذه الدراسة تأتي لتحديد وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية في الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من انتشار الفساد المالي والإداري بالقطاع المصرفي.

### الإطار العملي للدراسة

### مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المصارف التجارية العامة والخاصة تمثلت في ثلاثة مصارف عامة وهي مصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، وثلاثة مصارف خاصة وهي مصرف التجارة والتنمية ومصرف الإجماع العربي والمصرف المتحد، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بهذه المصارف تمثل في 60 مشارك من المصارف العامة و 45 مشارك من المصارف الخاصة، وتم توزيع صحيفة الاستبيان عليهم عن طريق التسليم والاستلام المباشر، وقد تم تجميع بيانات الدراسة خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو من سنة 2019، وتم استلام 71 صحيفة استبيان صالحة للتحليل من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة بعدد 41 و 30 صحيفة على التوالي، وهذا العدد يمثل الحد الأدنى من حجم العينة المناسب للتحليل الإحصائي المستخدم في هذه الدراسة، ويرجع الباحثان أسباب ضعف استجابة المستهدفين للمشاركة في هذه الدراسة إلى عدة أسباب لعل من أبرزها حساسية موضوع الدراسة والمتعلق بالفساد المالي والإداري، وغياب الوعي عند الكثير منهم وعدم ادراكهم لأهمية البحث العلمي، حيث أن الغالبية العظمى من الموظفين لا خلفية لهم عن مفهوم حوكمة الشركات حسب ما بينه تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016)، ص(17).

### وسيلة جمع البيانات

استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، واحتوت الصحيفة على ثلاثة أجزاء خُصص الجزء الأول منها للتعريف بالدراسة والقائمين عليها، وخُصص الجزء الثاني للمعلومات الديمغرافية، أما الجزء الأخير فكان لاختبار آراء العاملين بالمصارف التجارية الليبية حول الآليات المحاسبية للحوكمة والتي تحد من الفساد المالي والإداري، واستخدم مقياس ليكرت (Likert scale) ذو السبع درجات في هذا الجزء من الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (1)، وقد صمم الجزء الثالث لاختبار أربع آليات محاسبية للحوكمة والمستخلصة من الدراسات السابقة وهي:

- معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات واختبار هذه الآلية تم تصميم 12 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (4).
- لجان المراجعة صمم 14 عنصر لاختبار هذه الآليات والموضحة بالجدول رقم (5).
- المراجعة الداخلية صمم 13 عنصر لاختبار هذه الآلية والموضحة بالجدول رقم (6).
- المراجعة الخارجية وصمم 13 عنصر لاختبارها والموضحة بالجدول رقم (7).

### جدول (1) مقياس ليكرت السباعي

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق لحد ما	محايد	موافق لحد ما	موافق	موافق جدا
المقياس	1	2	3	4	5	6	7
المتوسط المرجح المقابل	1.85-1	-1.86 2.71	3.57-2.72	-3.58 4.43	-4.44 5.29	-5.3 6.15	7-6.16





الآليات المحاسبية للحكومة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية

جامعة عمر المختار

د. عادل العبيدي ، د. أمين الدرياق

ولتأكد من صلاحية صحيفة الاستبيان تم اختبار ثبات وصدق المقياس باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار الثبات وحساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار الصدق، ويُعد ثبات المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من أو تساوي 0.6، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة ألفا كرونباخ لكل آلية على حدى وللآليات المحاسبية للحكومة مجتمعة قد تجاوزت القيمة المقبولة مما يعني أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالصلاحية والثبات، وكذلك الحال بالنسبة لصدق المقياس مما يدل على قدرة العبارات على التعبير عن المتغيرات التي نقيسها بوضوح وموضوعية، كما تدل على أنه سوف يتم التوصل إلى نفس النتائج تقريبا إذا أعيد تطبيق الدراسة على نفس العينة مستقبلا.

جدول رقم (2) قيم ثبات وصدق المقياس

البيان	عدد العناصر	ثبات المقياس Cronbach's Alpha	صدق المقياس
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	12	0.868	0.932
لجان المراجعة	14	0.937	0.968
المراجعة الداخلية	13	0.931	0.965
المراجعة الخارجية	13	0.959	0.979
الآليات المحاسبية للحكومة ككل	52	0.975	0.987

### تحليل البيانات

#### المعلومات الديموغرافية

يوضح الجدول رقم (3) المعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة ويتضح من الجدول بأن النسبة الأعلى من المستجيبين للمشاركة في الدراسة كانت من المصرف التجاري الوطني وتليها مصرف الصحاري (22.6% - 19.7% على التوالي) بينما أقل نسبة استجابة كانت من المصرف المتحد 7%، كما أن نسبة المشاركين من الذكور كانت أعلى بأربع أضعاف نسبة الإناث تقريبا، وتجاوز المشاركون من الموظفين نسبة 73% مقارنة بباقي الوظائف، وكانت غالبية المشاركين من الحاصلين على الشهادات الجامعية والتي قاربت نسبتها 89%، وقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة (8.49 ، 5.58 على التوالي) وكانت سنوات الخبرة لعينة الدراسة من العاملين بالمصارف العامة أعلى منها بالنسبة للعاملين في المصرف الخاصة فقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعاملين بالمصارف العامة (9.41 ، 5.61 على التوالي) بينما كانت للعاملين بالمصارف الخاصة (7.23 ، 5.38 على التوالي).

جدول رقم (3) المعلومات الديموغرافية

البيان	المصارف العامة		المصارف الخاصة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اسم المصرف						
مصرف الصحاري	14	34.2%			14	19.7%
المصرف التجاري الوطني	16	39.0%			16	22.6%
مصرف الوحدة	11	26.8%			11	15.5%
مصرف التجارة والتنمية			13	43.3%	13	18.3%
المصرف المتحد			5	16.7%	5	7.0%
مصرف الاجماع العربي			12	40.0%	12	16.9%
الجنس						

الإجمالي		المصارف الخاصة		المصارف العامة		البيان
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%83.1	59	%80.0	24	%85.4	35	ذكر
%16.9	12	%20.0	6	%14.6	6	أنثى
<b>الوظيفة</b>						
%1.4	1	%3.3	1			مدير فرع
%16.9	12	%26.7	8	%9.8	4	رئيس قسم
%1.4	1	%3.3	1			رئيس وحدة
%73.2			19	%80.5	52	%63.3
%2.8	2	%3.3	1	%2.4	1	مساعد مدير إدارة
%1.4	1			%2.4	1	مساعد مدير فرع
%1.4	1			%2.4	1	مراجع داخلي
%1.4	1			%2.4	1	مساعد رئيس الشؤون الادارية
<b>المؤهل</b>						
%1.4	1	%3.3	1			معهد متوسط
%5.6	4	%6.7	2	%4.9	2	معهد عالي
%88.7	63	%90.0	27	%87.8	36	بكالوريوس أو ليسانس
%4.2	3			%7.3	3	ماجستير

### تحليل آليات المحاسبية للحكومة

تم حساب المتوسط الحسابي للانحراف المعياري لتحديد مدى موافقة عينة الدراسة على الآليات المحاسبية للحكومة والتي تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية، وقد أظهرت النتائج أن عينة الدراسة توافق على أن كل عناصر الآليات المحاسبية للحكومة تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية حيث كانت قيم المتوسط الحسابي لكل العناصر تقريباً كلاً المصارف العامة والخاصة واجمالي العينتين تساوي أو تتجاوز 5.3 وهو الحد الأدنى للموافقة على أن العنصر يحد من الفساد المالي والإداري، ويستثنى من ذلك بعض عناصر الآليات المحاسبية للحكومة والتي وافق المشاركون لحد ما على أنها تحد من الفساد المالي الإداري وهي "إشراك لجنة المراجعة بالرأي في إعفاء وتحديد أتعاب المراجع الخارجي" فقد كانت المتوسطات الحسابية لعينة المصارف العامة والمصارف الخاصة واجمالي العينتين (5.27، 5.10، 5.20 على التوالي) بانحراف معياري بلغ (0.923، 1.322، 1.103 على التوالي)، وكذلك "قيام المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل المسؤولين عن الحكومة للتأكد من نزاهتهم" فقد كان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة المشاركين من المصارف العامة واجمالي العينتين على النحو التالي (5.22-1.235، 5.28-1.136 على التوالي)، و"قيام المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر" فقد كان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة المشاركين من المصارف العامة (5.24، 1.113 على التوالي)، و"تعيين المراجعين الخارجيين الكفاء والمتخصصين في مراجعة حسابات المصرف" و"تقديم المراجع الخارجي خدمات استشارية" فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة المشاركين من المصارف العامة لكلا العنصرين على النحو التالي (5.22-1.107، 5.29-1.209 على التوالي) أنظر الجداول أرقام (4،7،6،5)، وكانت آراء المشاركين بالموافقة على أن الآليات المحاسبية للحكومة تحد من الفساد المالي والإداري بالنسبة لكل آلية محاسبية على حدى والآليات المحاسبية للحكومة مجتمعة جدول أنظر جدول رقم (8).

الآليات المحاسبية للحكومة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية

جامعة عمر المختار

د. عادل العبيدي ، د. أمين الدرياق

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

البيان	المصارف العامة		المصارف الخاصة		الاجمالي	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
التزم المصرف بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في كل عملياته.	5.83	.738	5.53	1.167	5.70	.947
التزم المصرف بمعايير الإفصاح والشفافية عند اعداد القوائم المالية.	5.88	.781	5.60	1.070	5.76	.918
مواكبة المصرف للتطورات الحاصلة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وسعيه للتغيير بما يتناسب مع التطور في بيئة العمل.	5.78	.852	5.37	1.426	5.61	1.140
قيام المصرف بإجراء دورات تدريبية للعاملين به لتوضيح وشرح معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كلا حسب وظيفته.	5.39	.862	5.50	1.106	5.44	.967
توضيح الغموض والتفسيرات المختلفة بالمعايير للعاملين.	5.56	.923	5.50	.938	5.54	.923
متابعة إدارة المصرف للتطورات الصادرة عن الهيئات المهنية في المبادئ والمعايير المحاسبية والمصرفية.	5.80	.749	5.77	1.006	5.79	.860
السياسات المطبقة في المصرف والتي تتسجم مع الإصدارات المهنية.	5.56	.896	5.50	1.137	5.54	.998
استخدم إدارة المصرف لأساليب وآليات مراجعة متطورة.	5.68	.521	5.77	.971	5.72	.740
التزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.	5.44	.923	5.60	.968	5.51	.939
سعى المصرف لتطوير آليات الحوكمة المطبقة باستمرار.	5.66	.855	5.53	1.106	5.61	.963
التزم المصرف بتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرف الليبي.	5.66	.794	5.60	1.221	5.63	.989
حرص المصرف على تطبيق معايير الجودة المحلية والدولية.	5.78	.571	5.60	1.070	5.70	.818

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير لجان المراجعة

البيان	المصارف العامة		المصارف الخاصة		الاجمالي	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
وجود لجنة مراجعة بالمصرف.	5.66	.617	5.80	1.297	5.72	.959
عمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الداخلي.	5.71	1.031	5.70	1.119	5.70	1.061
عمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الخارجي.	5.41	1.140	5.37	1.129	5.39	1.127

1.021	5.39	1.102	5.40	.972	5.39	تأكد لجنة المراجعة من التزام المصرف بقواعد الحوكمة.
1.094	5.49	1.223	5.43	1.002	5.54	فحص لجنة المراجعة لتقارير مجلس الإدارة ومراجعتها.
.996	5.56	1.061	5.33	.923	5.73	عمل لجنة المراجعة على الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
1.067	5.49	.884	5.67	1.178	5.37	إسهام لجنة المراجعة في تحديد المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية.
.892	5.54	.626	5.77	1.019	5.37	إسهام لجنة المراجعة في تقييم فاعلية إدارة المخاطر.
.842	5.54	.774	5.57	.898	5.51	إشراف لجنة المراجعة على اعداد التقارير المالية.
.853	5.61	.724	5.60	.945	5.61	متابعة لجنة المراجعة للتقارير الواردة من الجهات الرقابية وعملها على تصحيح التجاوزات.
1.013	5.66	.994	5.67	1.039	5.66	تأكد لجنة المراجعة من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
.984	5.51	1.009	5.50	.978	5.51	تنسيق لجنة المراجعة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
.982	5.56	1.003	5.60	.977	5.54	إشراف لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي.
1.103	5.20	1.322	5.10	.923	5.27	اشراك لجنة المراجعة بالرأي في تعيين واعفاء وتحديد اتباع المراجع الخارجي.

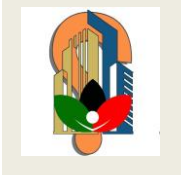
## جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير المراجعة الداخلية

البيان	المصارف العامة		المصارف الخاصة		الاجمالي	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
قيام المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعديّة للمعاملات المالية.	5.56	1.026	5.40	1.192	5.49	1.094
قيام المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعديّة للمعاملات الإدارية.	5.54	1.002	5.53	1.008	5.54	.998
قيام المراجعة الداخلية بتقييم مدى التزام المصرف بمبادئ الحوكمة.	5.46	1.075	5.47	1.106	5.46	1.080
قيام المراجعة الداخلية بتطوير عملها باستمرار من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.	5.37	1.178	5.30	1.466	5.34	1.298
قيام المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل المسؤولين عن الحوكمة والتأكد من نزاهتهم.	5.22	1.235	5.37	.999	5.28	1.136
قيام المراجعة الداخلية بتقديم خدمات الاستشارات.	5.41	1.117	5.53	.860	5.46	1.012
قيام المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر.	5.24	1.113	5.67	.959	5.42	1.065
قيام المراجعة الداخلية بفحص نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري.	5.41	1.204	5.73	1.112	5.55	1.169
ضمان المراجعة الداخلية الإفصاح الشامل عن التقارير المالية.	5.46	1.120	5.43	1.278	5.45	1.181
تركيز المراجعة الداخلية من خلال عملها على	5.44	1.119	5.67	1.124	5.54	1.119

الآليات المحاسبية للحكومة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية

جامعة عمر المختار

د. عادل العبيدي ، د. أمين الدرياق



						اكتشاف الغش والتزوير.
1.204	5.32	1.241	5.33	1.192	5.32	تمتع المراجعة الداخلية باستقلالية عن إدارة المصرف وحيادية في أداء عملها.
.882	5.63	.765	5.63	.968	5.63	تقديم المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة وليس لإدارة المصرف.
1.079	5.68	.907	5.73	1.199	5.63	وجود العدد الكافي من المراجعين الداخليين الاكفاء بالمصرف.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير المراجعة الخارجية

الاجمالي		المصارف الخاصة		المصارف العامة		البيان
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
.996	5.56	.932	5.60	1.051	5.54	فحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية لتأكد من فاعليته في إدارة المخاطر والرقابة عليه.
1.107	5.49	1.224	5.47	1.028	5.51	فحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية لتأكد من فاعليته في منع الغش والتلاعب والتزوير.
.948	5.61	.999	5.63	.921	5.59	تقييم المراجع الخارجي العمليات الداخلية بالمصرف وعمله على تحسينها بما يضمن سلامة العمليات المحاسبية والمراجعة.
1.030	5.65	.898	5.77	1.119	5.56	إيداء المراجع الخارجي لرأيه الفني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمصرف بدون تحيز أو ضغوط.
1.026	5.54	1.022	5.70	1.024	5.41	تأكد المراجع الخارجي من أن المصرف ينشر القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها سنويا.
1.106	5.54	1.074	5.53	1.142	5.54	دعم المراجع الخارجي لاستقلال المراجع الداخلي وحماية حيادتيه.
1.053	5.54	1.088	5.70	1.024	5.41	عمل المراجع الخارجي على تحسين جودة أداء الرقابة الداخلية.
1.137	5.37	1.189	5.37	1.113	5.37	تقديم المراجع الخارجي تقارير دورية عن أداء إدارة المصرف.
1.093	5.32	1.074	5.47	1.107	5.22	تعيين المراجعين الخارجيين الاكفاء والمتخصصين في مراجعة المصارف لمراجعة حسابات المصرف.
1.092	5.44	1.037	5.40	1.142	5.46	إسهام المراجع الخارجي في الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.
.906	5.56	.937	5.53	.894	5.59	تقييم المراجع الخارجي للبرامج والسياسات والعمليات والنتائج وتقديم تقارير مستقلة بذلك.
1.126	5.30	1.022	5.30	1.209	5.29	تقديم المراجع الخارجي خدمات استشارية.
1.066	5.55	1.137	5.47	1.022	5.61	تقييم المراجع الخارجي لأداء المصرف.



## جدول رقم (8) المتوسط والانحراف المعياري للآليات المحاسبية للحوكمة

البيان	المصارف العامة		المصارف الخاصة		الإجمالي	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	5.6687	.45433	5.5722	.76022	5.6279	.59974
لجان المراجعة	5.5192	.76115	5.5357	.72958	5.5262	.74272
المراجعة الداخلية	5.4390	.89165	5.5231	.71775	5.4745	.81822
المراجعة الخارجية	5.4690	.86719	5.5333	.87284	5.4962	.86393
الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة	5.5240	.64627	5.5411	.72603	5.5312	.67610

## اختبار فرضيات الدراسة

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها تم استخدام اختبار t للمتوسطات والذي يختبر مصداقية فرضيات الدراسة حول قيم المعالم الحقيقية للمجتمع (Field, 2009, p327)، وقد تم صياغة الفرضيات رياضياً لاختبارها عند متوسط حسابي للمجتمع 4.44 (والذي يمثل المتوسط المرجح المقابل لموافق إلى حد ما حسب المقياس المستخدم في الاستبيان) وبمعدل خطأ  $\alpha = 0.05$  وكانت الفرضية على النحو التالي:

$$H_0: \mu \leq 4.44$$

$$H_a: \mu > 4.44$$

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة برفض الفرضية الصفرية لكل من عينة المصارف العامة والخاصة وللعينتين مجتمعين، حيث كانت قيم p أقل من 0.05، مما يعني وجود دلالات إحصائية على أن العاملين في المصارف التجارية يوافقون لحد ما على أن آليات المحاسبية للحوكمة تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظرهم جدول رقم (9).

وقد تم اختبار كل آلية محاسبية على حدي حسب الفرضيات الفرعية للدراسة، وقد أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة برفض الفرضية الصفرية لكل من عينة المصارف العامة والخاصة وللعينتين مجتمعين، حيث كانت قيم p أقل من 0.05، مما يعني وجود دلالات إحصائية على أن العاملين في المصارف التجارية يوافقون لحد ما على أن آليات المحاسبية للحوكمة متمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظرهم جدول رقم (9).

وكذلك أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة برفض الفرضية الصفرية لكل من عينة المصارف العامة والخاصة وللعينتين مجتمعين، حيث كانت قيم p أقل من 0.05، مما يعني وجود دلالات إحصائية على أن العاملين في المصارف التجارية يوافقون لحد ما على أن آليات المحاسبية للحوكمة متمثلة في لجان المراجعة تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظرهم جدول رقم (9).

وبالمثل بالنسبة الفرضية الفرعية الثالثة والرابعة فقد أظهرت نتائج الاختبار برفض الفرضية الصفرية لكل من عينة المصارف العامة والخاصة وللعينتين مجتمعين، حيث كانت قيم p أقل من 0.05، مما يعني وجود





الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية  
د. عادل العبيدي ، د. أمين الدرياق

جامعة عمر المختار

دلالات إحصائية على أن العاملين في المصارف التجارية يوافقون لحدا ما على أن آليات المحاسبية للحوكمة متمثلة في المراجعة الداخلية تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظرهم، وكذلك يوافقون لحدا ما على أن آليات المحاسبية للحوكمة متمثلة في المراجعة الخارجية تحد من الفساد المالي والإداري بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظرهم جدول رقم (9).

جدول رقم (9) نتائج اختبار t للمتوسطات

الاجمالي		المصارف الخاصة		المصارف العامة		البيان
t	p	t	p	t	p	
16.690	.000	8.157	.000	17.317	.000	معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات
12.322	.000	8.226	.000	9.078	.000	لجان المراجعة
10.654	.000	8.265	.000	7.174	.000	المراجعة الداخلية
10.302	.000	6.861	.000	7.598	.000	المراجعة الخارجية
13.600	.000	8.307	.000	10.740	.000	الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة

قيمة t الجدولية لكل من عينة المصارف العامة والمصارف الخاصة واجمالي العينتين كانت (1.68، 1.7، 1.67 على التوالي)، وكانت قيمة الخطأ المعياري  $\alpha = 0.05$  ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار t للفرق بين متوسطين لاختبار ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالمصارف العامة والعاملين بالمصارف الخاصة حول الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية، ويُعد هذا الاختبار مناسب لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجتمعين مستقلين (Field, 2009, p334)، وأظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين العاملين في المصارف العامة والعاملين في المصارف الخاصة حول آلية معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث كانت قيم p تساوي (0.020) وهي أقل من 0.05، وتوجه هذه الفروق للعاملين في المصارف التجارية العامة لأن قيمة المتوسط الحسابي هو الأكبر 5.6687 (أنظر جدول رقم 8)، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لباقي الآليات منفردة ولكل الآليات المحاسبية للحوكمة كوحدة واحدة (أنظر جدول رقم 10).

جدول (10) نتائج اختبار t للفرق بين متوسطين

البيان	p قيمة	t قيمة
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	0.020	0.667
لجان المراجعة	0.919	-0.092
المراجعة الداخلية	0.320	-0.425
المراجعة الخارجية	0.537	-0.308
الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة	0.774	-0.105

#### النتائج

أظهرت الدراسة عدد من النتائج والتي تحيب على تساؤلات الدراسة نجملها في الآتي:  
1. أظهرت نتائج الدراسة أن الآليات المحاسبية للحوكمة تحد من انتشار الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية في حال تطبيقها وفقا لوجهات نظر العاملين في القطاع المصرفي.



2. كما أظهرت النتائج أن كل الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في معايير المحاسبية والمراجعة والقوانين والتشريعات، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية تحد من انتشار الفساد المالي والإداري في حال تطبيقها وفقاً لوجهات نظر العاملين في المصارف التجارية الليبية.
3. إن نتائج الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة والتي تم الإشارة إليها في هذه الدراسة من أن لتطبيق مبادئ وقواعد وآليات حوكمة الشركات أثر في مكافحة انتشار ظاهرة الفساد بصورة عامة.
4. وأظهرت النتائج أيضاً اتفاق العاملين بالمصارف العامة والخاصة على أن الآليات المحاسبية للحوكمة دور في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري بشكل عام، وبشكل أكثر تفصيلاً أظهرت النتائج وجود فروقات بين وجهات نظر العاملين في المصارف العامة والعاملين في المصارف الخاصة فقط فيما يتعلق بآلية معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات.

### التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة فإن الباحثين يوصيان بالآتي:

1. إن التطبيق الكامل للآليات المحاسبية للحوكمة بصفة خاصة وآليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات بصفة عامة في المصارف التجارية الليبية يعد أولوية لمكافحة الفساد بشتى أنواعه وخاصة الفساد المالي والإداري بهذا القطاع وعليه فيجب تكاتف الجهود من الجميع لتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة والعمل على إرساء قواعده.
2. على الجهات الرقابية من مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة حث المصارف التجارية بل وإلزامهم إذا اقتضى الأمر على تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات.
3. على المصارف التجارية الليبية إذا ما أرادت التخلص من كل أشكال الفساد وخاصة الفساد المالي والإداري والنهوض بالقطاع المصرفي الالتزام بتطبيق القواعد والمبادئ والآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والسعي لتطويرها.
4. على الجهات الحكومية وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني إقامة المحاضرات والندوات والبرامج التوعوية لتعريف بأضرار الفساد وأثاره على الاقتصاد الوطني ووضع الخطط والاستراتيجيات لمكافحة والتخلص من أضراره.
5. على الجهات الحكومية وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني إقامة المحاضرات والندوات لتعريف بحوكمة الشركات وأهميتها في مكافحة الفساد، وتشجيع القطاعات المختلفة في الدولة لتطبيق آليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

### المراجع

#### المراجع العربية

أبوالمعاط، نرمين نبيل. (2006)، حوكمة الشركات و التمويل مع التطبيق على سوق المال لمصر، (القاهرة-مصر: جامعة القاهرة)..

أويادي، أحلام (2015)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات وأثرها على الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية بمؤسسة سونلغاز - أم البوقي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

الجازوي، صالح والبرعصي، عبد السلام (مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح، 11-12 نوفمبر 2018)، حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي، دراسة ميدانية على المصارف

التجارية الليبية، (البيضاء-ليبيا: جامعة عمر المختار).

الجهاني، افطيم سالم (2012)، مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد.

الدرياق، أمين مرعي والعبيدي، عادل عطية والكاديكي، أحمد علي (مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح، 11-12 نوفمبر 2018)، مدى التركيز على الآليات المحاسبية للحوكمة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالمراجعة الخارجية عند مراجعة الشركات المساهمة: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين والمراجعين بديوان المحاسبة الليبي، (البيضاء-ليبيا: جامعة عمر المختار).

الشواورة، فيصل محمود (مجلة جامعة ديمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25(2)، 2009)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية، (جامعة ديمشق، 119-155).

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016)، تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية، (طرابلس - ليبيا).  
النعامي، علي سليمان (مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، 5، 2013)، مدى تأثير ممارسة الأبعاد المحاسبية لقواعد حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المالي للشركات المساهمة العامة والمؤسسات بمحافظة غزة - فلسطين، (جامعة فلسطين، 10-36).

بروش، زين الدين ودهيمي، جابر (الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو 2012)، دور أليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، (بسكرة-الجزائر: جامعة محمد خيضر -كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير).

بن طاهر، حسين وبوطلاعة، محمد (الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو 2012)، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، (بسكرة-الجزائر: جامعة محمد خيضر -كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير).

بن عثمان، فوزية (مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، 5(3)، 2018)، الحوكمة المصرفية ورهان مكافحة جرائم الفساد المالي: المبادئ وأليات التطبيق في الجزائر، (جامعة باتنة، 71-87).

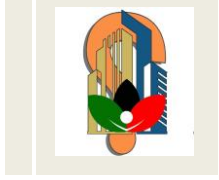
بوزوينة، هجيرة ودرأوسي، مسعود (مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 12، 2017)، أثر الأليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية، (جامعة البليدة، 215-229).

بوقرة، رابح وغانم، هاجر (الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو 2012)، الحوكمة: المفهوم والاهمية، (بسكرة-الجزائر: جامعة محمد خيضر -كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير).

جبريل، وائل محمد (مؤتمر الحاكمية والفساد الاداري والمالي، 18-19 نوفمبر 2014)، الالتزام التنظيمي وعلاقته بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية للعاملين بمدينة درنة، (عجلون - الأردن: جامعة عجلون الوطنية).

جريو، سارة وبوقليح، نبيل (مجلة الاقتصاد والمالية، 4(2)، 2018)، دور الحكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، (جامعة الشلف، 120-130).

خلال، عزيزة (2015)، دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة شركة Sarl Spro trap ،



رسالة ماجستير، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.  
 خليل، محمد أحمد (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 1، 2006)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية، (جامعة الزقازيق).  
 ديوان المحاسبة الليبي (2017)، التقرير العام لسنة 2016، (طرابلس - ليبيا).  
 ديوان المحاسبة الليبي (2018)، التقرير العام لسنة 2017، (طرابلس - ليبيا).  
 راضي، محمد سامي (2011)، موسوعة المراجعة المتقدمة: مراجعة استقصائية قضائية، مراجعة الاداء البيئي، مراجعة حوكمة الشركات، جودة المراجعة، (الاسكندرية - مصر: دار التعليم الجامعي).  
 زاهر، تيسير وعلي، غذوان وخضر، أحمد (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36(4)، 2014)، الحوكمة المؤسساتية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف: دراسة لأراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية، (جامعة تشرين، 67-88).  
 سايح، مريم وعبو، صبرينة (2016)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة مغنية، رسالة ماجستير، الملحق الجامعية مغنية - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.  
 سوليفان، جون وروجرز، جين وهلبلينج، كاثرين وشكونيكوف، ألكسندر (2003). حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، (واشنطن - امريكا: مركز المشروعات الدولية غرفة التجارة الامريكية).  
 شريعة، بوبكر والبركي، وفاء (مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 4، 2014)، قواعد الحوكمة وأثرها على الافصاح المحاسبي، (الجامعة الاسمية الإسلامية، 300-337).  
 غنيم، محمود رجب (المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 2(2)، 2014)، دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية، (جامعة طنطة، 1-55).  
 فركاش، عبد الحفيظ والبديري، منير (مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح، 11-12 نوفمبر 2018)، أثر تطبيق الحوكمة في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف التجارية الليبية، (البيضاء- ليبيا: جامعة عمر المختار).  
 مشكور، سعود جايد وعبد، حيدر عباس (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 24، 2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري: دراسة عملية على عينة مختارة من المدققين، (جامعة واسط-كلية الإدارة والاقتصاد، 235-263).  
 مصرف ليبيا المركزي (2010)، اعتماد دليل الحوكمة في القطاع المصرفي، قرار رقم 20، (طرابلس-ليبيا)

#### المراجع الأجنبية

Braiotta, Louis,. Gazzaway, Trent,. Colson, Robert,. & Ramamoorti,. Sridhar. (2010). *The Audit Committee Handbook* (5th Editio). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Ine.  
 Field, Andy. (2009). *Discovering statistics using SPSS* (3rd Editio). SAGE Publications Ltd.

### Accounting mechanisms for governance that reduce financial and administrative corruption From the point of view of employees of Libyan commercial banks

A field study

Dr. Adel Attia Al Obeidi

Faculty Member - Accounting Department

Faculty of Economics - Omar Mukhtar University

[adel1473@yahoo.co.uk](mailto:adel1473@yahoo.co.uk)

Dr. Amin Marei Derbak

Faculty Member - Accounting Department

Faculty of Economics - Omar Mukhtar University

[amohame@g.clemson.edu](mailto:amohame@g.clemson.edu)

### Abstract

The purpose of this study is to identify the opinion of employees in Libyan commercial banks about accounting mechanisms of governance that limit financial and administrative corruption in this sector. A questionnaire was used to collect the data. The validity and reliability were checked using Cronbach's Alpha and square root of Cronbach's Alpha which showed that the questionnaire was credible and consistent. The questionnaire was distributed to a random sample of employees in public and private commercial banks (41, 30, respectively). The descriptive statistics, the t-test, and the independent t-test were used to analyze the data. The results showed that all the accounting mechanisms of governance, namely, laws and legislations and accounting and auditing standards, audit committees, internal audit, and audit limit the financial and administrative corruption in Libyan commercial banks according to the employees' opinion in this sector. The results also showed that there are no statistically significant differences between the employees' opinion in public and private commercial banks about the accounting mechanisms of governance represented in audit committees, internal audit, and audit.

